JIE

Year/Yıl 2023 | Volume/Cilt 3 | Issue/Sayı 2
Journal of Islamic Economics | İslam Ekonomisi Dergisi

السياسات الضريبية الإسرائيلية والواقع الاقتصادي الاجتماعي للفلسطينيين في مدينة القدس

محمد عبدالهادي عبدالهادي نصار | momednassar@gmail.com | ORCID: 0000-0001-6264-8759

طالب دكتوراة في الاقتصاد بجامعة بورصة أولوداغ

Research Information /بيانات البحث

Research Type / نوع البحث	مقالة / Article (The Socio-Economic Conditions of the Palestinians in Jerusalem)
Date of Submission /تاريخ التسليم	01.02.2023
Date of Acceptance / تاريخ القبول	06.06.2023
Date of Publication / تاريخ النشر	15.07.2023
DOI	10.55237/jie.1246409
Citation / عطف	نصار, محمد. 2023. "السياسات الضريبية الإسرائيلية والواقع الاقتصادي الاجتماعي للفلسطينيين في مدينة القدس" Journal of Islamic Economics 3(2):60-76
Peer-Review / تحكيم المحكم	حكمان خارجيان – التحكيم السريّ / Double anonymized - Two external
Ethical Statement / بيان أخلاقي	تم العزو إلى جميع المراجع المستخدمة بشكل صحيح أثناء إجراء البحث وكتابته / While conducting and writing this study, all the sources used have been appropriately cited.
Plagiarism Checks / فحص الانتحال	نعم – iThenticate / Yes - iThenticate
Conflict of Interest / تضارب المصالح	ليس لدى المؤلف أي بيان عن تضارب في المصالح/ The author has no conflict of interest to declare.
Complaints / شكوى	jie@asbu.edu.tr
Grand Support / صندوق الدعم	يعلن المؤلف أنه لم يتلق أي تمويل خارجي أثناء إجراء هذا البحث / The author acknowledge that they received no external funding in support of this research.
Copyright & Licence / حقوق التأليف والترخيص	يحتفظ المؤلفون الذين قاموا بالنشر في مجلتنا بحقوق الطبع والنشر لأعمالهم المرخصة بموجب: CC BY-NC 4.0 / Author publishing with the journal retains the copyright to their work licensed under the CC BY-NC 4.0.

الملخص

تهدف الدراسة إلى التعرف على الواقع الاجتماعي والاقتصادي الذي يعيشه السكان الفلسطينيون في القدس، من خلال استعراض مؤشرات اقتصادية واجتماعية مختارة، واستعراض أبرز أنواع الضرائب التي تفرضها إسرائيل على المقدسيين. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراض التقارير المنشورة من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وتقارير دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، والمقالات المنشورة في هذا المجال.

وكانت أهم نتائج الدراسة أن سكان القدس الفلسطينيين يعيشون في مستوى معيشي أقل من السكان اليهود في المدينة، ولكنهم يعيشون في مستوى اقتصادي أفضل من المستوى المعيشي لباقي الفلسطينيين، كما أن السياسات الإسرائيلية المطبقة على رسوم ترخيص السكن والضرائب المفروضة على الفلسطينيين في القدس تجعل أوضاعهم المعيشية صعبة، حيث تهدف هذه السياسات غالباً إلى ترحيل السكان الفلسطينيين وإغلاق مصالحهم التجارية، واستبدالهم بسكان يهود.

وكان أبرز توصيات الدراسة تشجيع الوفود السياحية على زيارة المناطق العربية في القدس، وإطلاق حملات لدعم المنتجات المقدسية، وتشجيع الاستثمار في القدس الشرقية من خلال تقديم قروض ميسرة من البنوك الفلسطينية، وأخيراً إنشاء صندوق مالي لدعم المقدسيين.

الكلمات المفتاحية: القدس، فلسطين، السياسات الإسرائيلية، الواقع الاقتصادي، الواقع الاجتماعي

JEL Codes:A14 ، H2

İsrail Vergi Politikaları ve Kudüs Şehrindeki Filistinlilerin Sosyo-Ekonomik Gerçekliği

Mohammed A. A. NASSAR

Özet

Çalışma, seçilen ekonomik ve sosyal göstergelerin gözden geçirilmesi yoluyla Kudüs'teki Filistin nüfusunun yaşadığı sosyo-ekonomik gerçekliği ve İsrail'in Kudüslülere uyguladığı vergi türlerinin gözden geçirilmesidir. Çalışma, Filistin Merkez İstatistik Bürosu tarafından yayınlanan raporlar, İsrail Merkez İstatistik Dairesi raporları ve bu alanda yayınlanan makaleler gözden geçirilerek betimsel analitik yaklaşıma dayandırılmıştır.

Çalışmanın en önemli sonuçları, Kudüs'teki Filistinli sakinlerin şehirdeki Yahudi nüfusundan daha düşük bir yaşam standardında yaşadıkları, ancak diğer Filistinlilerden daha iyi bir ekonomik yaşam standardıyla yaşadıklarıdır. İsrail'in Kudüs'teki Filistinlilere uygulanan konut ruhsat ücretleri ve vergilerle ilgili politikaları yaşam koşullarını zorlaştırmaktadır. Bu politikalar genellikle Filistinlileri sınır dışı etmeyi, ticarethanelerini kapatmayı ve yerine Yahudi sakinleri yerleştirmeyi hedeflemektedir.

Çalışmanın en çok öne çıkan önerileri, turist kafilelerini Kudüs'ün Arap bölgelerini ziyaret etmeye teşvik etmek, Kudüs ürünlerini desteklemek için kampanyalar başlatmak, Filistin bankalarından imtiyazlı krediler vererek Doğu Kudüs'e doğru yatırımları teşvik etmek ve son olarak Kudüslüleri desteklemek için bir mali fon oluşturmaktır.

Anahtar Kelimeler: Kudüs, Filistin, İsrail Politikaları, Ekonomik Gerçeklik, Sosyal Gerçeklik

JEL Kodları: A14, H2

مقدمة

تعتبر مدينة القدس مركزاً محورياً في حياة الفلسطينيين من الناحية السياسية والاقتصادية والثقافية والسياحية، كما تتمتع المدنية ببعد ديني متميز، حيث يؤمّها السُـياح لزيارة المواقع الأثرية والمقدسـة، وقد سـاهمت المدينة قبل العام 1967م بجزء كبير من الإيرادات للملكة الأردنية، وبعد الاحتلال أصـبحت المدينة من الموارد الاقتصـادية الهامة للاقتصـاد "الإسـرائيلي"، كما أن للمدينة أهمية من الناحية الصـناعية حيث يوجد فيها صـناعات خفيفة كعصـر زيت الزيتون، والصـناعات التراثية كالنسـيج والخزف وصـناعة التبغ والسجائر، وغيرها ... وكذلك صناعات حديثة مثل الأجهزة الكهربائية والإلكترونية، صناعة الأدويَّة، وغيرها مِن الصناعات الهامَّة . (الطحان، 2020)

وعلى الرغم من المحاولات "الإسرائيلية" المستمرة في تهويد مدينة القدس، وفصلها عن الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أنّها ترتبط بشكلٍ وثيق مع الأراضي الفلسطينية، وقد جاء في تقرير للبنك الدولي أنه يمكن رصد أوجه الارتباط بين مدينة القدس والأراضي الفلسطينية في الآتي: (شعث، 1988، ص 140-149)

1 -تربط مدينة القدس من خلال شبكة المواصلات بين شمال وجنوب الضفة الغربية.

2 -تعتبر مدينة القدس المدينة السياحية الأولى لسكان مدن الضفة الغربية.

3 -تتركز المراكز الصحية والمستشفيات التي تخدم الفلسطينيين في الضفة الغربية في مدينة القدس.

4 -تعتبر مدينة القدس مركزاً تجارياً وثقافياً واقتصادياً لسكان مدن الضفة الغربية.

ولكن بعد إنشاء جدار الفصل العنصري في القدس عملت "إسرائيل" على تحقيق هدفين اقتصاديين من هذا الجدار، الأول هو إضعاف الاقتصاد في مدينة القدس مما يضطر التجار إلى نقل مصالحهم التجارية إلى خارج القدس، والثاني هو تقوية الاقتصاد "الإسرائيلي" في المدينة المقدسة، وتعزيز سيطرة الاحتلال على أسواق القدس. (محسن، 2007، ص22)

ومع الوقت ونتيجة للسياسات "الإسرائيلية" تجاه القدس وسكانها، وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها العديد من المؤسسات الرسمية والدولية من أجل دعم صمود مدينة القدس إلا أن دور المدينة ومكانتها الاقتصادية بدأت بالتراجع بشكل مستمر، فدخلت القطاعات الاقتصادية المختلفة في أزمات متواصلة، حيث تسببت هذه السياسات بركود تجاري واقتصادي لدى المنشآت الفلسطينية في مدينة القدس وإفلاس العديد منها، وإغلاق مئات المحال التجارية، وهجرة الكثير منها إلى خارج حدود مدينة القدس، إلى مدن الضفة الغربية الأخرى.

تواجه أي باحث في شؤون اقتصاد القدس مشكلتان رئيسيتان، الأولى عدم القدرة على فصل الاقتصاد الفلسطيني في القدس عن الاقتصاد "الإسرائيلي"، حيث تعتبر "إسرائيل" مدينة القدس "إسرائيلية"، وتطبق عليها السياسات الاقتصادية لدولة "إسرائيل"، ومن ثم تكاد بيانات فلسطينيي القدس الاقتصادية تكون متضمنة وسط الإحصاءات "الإسرائيلية". أما الثانية فهي قيام المؤسسات

الفلسطينية بإدراج القدس الشرقية ضمن التقارير والإحصائيات الصادرة عنها، كجزء من أراضي الدولة الفلسطينية على الرغم من التضييق الذي تتعرض له طواقم عمل المؤسسات الفلسطينية.

ونظراً لتعدد الموضوعات الاقتصادية في القدس وصعوبة جمعها في ورقة بحثية واحدة، إضافة إلى السياسات والإجراءات "الإسرائيلية" المخططة والممنهجة وخاصة فرض الضرائب والرسوم على مدار عشرات السنين، وسيتم التركيز في هذه الدراسة على محورين، أما الأول يعرض مؤشرات اجتماعية واقتصادية مختارة لمدينة القدس، والثاني يناقش أنواع الضرائب في مدينة القدس، بالإضافة إلى التوصيات التي ستقدمها الدراسة من أجل تحسين الظروف الاقتصادية لسكان مدينة القدس العرب، وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الوثائق المنشورة من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وكذلك دائرة الإحصاء المركزية "الإسرائيلية"، والدراسات المنشورة في هذا المجال.

1. مؤشرات اجتماعية واقتصادية مختارة لمدينة القدس

سيتم عرض مجموعة من المؤشرات في هذا القسم من الدراسة مجموعة من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، والتي تظهر التفرقة العنصرية بين الأسر الفلسطينية في القدس الشرقية والأسر اليهودية في مدينة القدس، وهي كما يلي:

1.1 عدد السكّان

بلغ عدد السكان الفلسطينيين المقدر في مدينة القدس[1] 471,834 فلسطينيًا؛ منهم حوالي 358,800 فلسطيني يحملون الهوية الزرقاء "الإسرائيلية" ويشكّلون 38% من إجمالي سكّان مدينة القدس[2]، كما يمثل الفلسطينيون ما نسبته 9% من مجموع السكان في فلسطين[3]، 15.1% من مجموع سكان الضفة الغربية الفلسطينيين.

وفق مسوح دائرة الإحصاء المركزية "الإسرائيلية" بين عامي 2010-2019 بلغ معدل نمو السكان الفلسطينيين حملة الهويات الزرقاء في مدينة القدس 2.6%، بينما بلغت نسبة نمو السكان اليهود بين 1.5%، كما تظهر البيانات المنشورة بأن هناك فرق بين نمو السكان الفلسطينيين المسلمين والسكان الفلسطينيين المسيحيين في القدس، حيث بلغت النسبة للمسلمين 2.7% في العام 2019، بينما بلغت للمسيحيين 1%، في حين بلغت نسبة النمو السكاني لليهود 1.4% لنفس العام.

[1] تشير إلى السكان الفلسطينيين في القدس من حملة الهويات الزرقاء والهويات الفلسطينية.

[2] وفق بيانات جهاز الإحصاء "الإسرائيلي"، وتشمل مدينة القدس الأحياء الشرقية والغربية ويدخل في الإحصاءات الإسرائيلية حملة الهويات الزرقاء فقط.

[3] ونقصد هنا بفلسطين أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية.

شكل1: معدل نمو السكاني السنوي في مدينة القدس لسنوات مختارة وفقاً لمجموعة السكان.

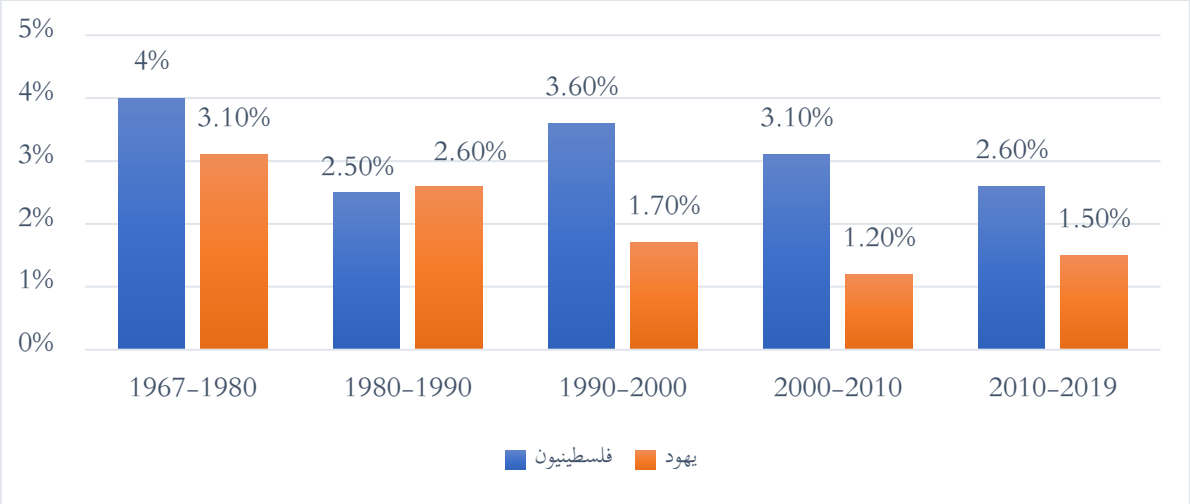

المصدر: معهد القدس لبحث السياسات، 2021، ص23

تفيد بيانات دائرة الإحصاء المركزية "الإسرائيلي" للعام 2021 بأن عدد الأسر المعيشية[4] من حملة الهويات الزرقاء في القدس 235,800 أسرة، بواقع 166,000 أسرة معيشية يهودية (70%)، و68,000 أسرة معيشية فلسطينية (28%)، وفيما يوجد 1,800 أسرة معيشية لأجانب غير يهود وليسوا عرب يسكنون مدنية القدس (2%)، ويبلغ متوسط حجم الأسرة المعيشية اليهودية 3.3 فرد، بينما في صفوف الأسر الفلسطينية 5.1 فرد، وبالتالي هناك فرق ملحوظ بين متوسط الأسرة اليهودية والعربية في مدينة القدس، وهذا يعطي صورة حول البعد الديموغرافي، والزيادة السكانية للفلسطينيين في مدينة القدس والتي تميل لصالح الفلسطينيين. (كورح وحوشين، 2021، ص25)

ويشير الشكل رقم 1 إلى انخفاض النمو السكاني للسكان العرب في مدينة القدس في الفترة من 1980 إلى 1990 وذلك بسبب القيود التي وضعتها سلطات الاحتلال والتي تقيد منح تراخيص المباني حيث أخضعتها لإجراءات معقدة ولسلم بيروقراطي وظيفي مشدد، بحيث تمضي سنوات قبل أن تصل إلى مراحلها النهائية، يعاني المقدسيون وخاصة الأزواج الشابة، من مشكلة الحصول على سكن، حيث لا يكون بوسعهم سوى الهجرة من المدينة إلى المناطق المجاورة. وتحتدم المشكلة إذا كانت الزوجة لا تحمل هوية القدس، بحيث لا يسمح لها بالإقامة في المدينة، مما يعزز مسألة الهجرة لدى الأزواج الشابة؛ ويحد ذلك من النمو الطبيعي لأهالي القدس.

(وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3578)

[4] **الأسرة المعيشية**: هي فرد أو مجموعة أفراد تربطهم أو لا تربطهم صلة قرابة، ويقيمون في مسكن واحد، ويشتركون في المأكل أو أي وجه متعلق بترتيبات المعيشة.(لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary)

شكل2: توزيع الأسر المعيشية في مدينة القدس حسب عدد الأفراد، ومجموعة السكان

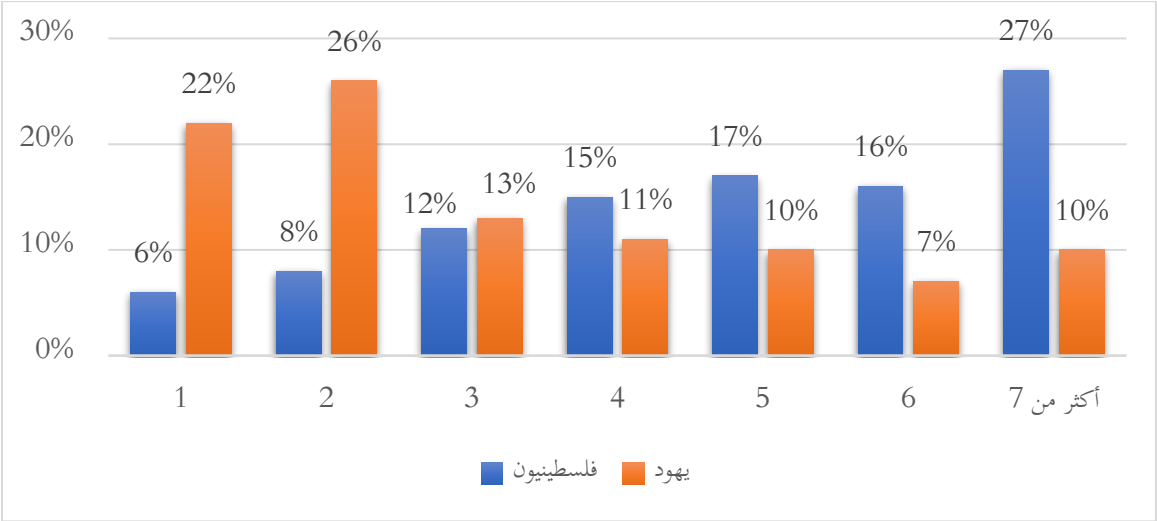

المصدر: معهد القدس لبحث السياسات، 2021.

1.2 التخطيط والبناء

الاكتظاظ السكاني في الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية يبلغ نحو 1.8 شخص للغرفة أي نحو ضعفي معدل الاكتظاظ السكاني في الأحياء التي يسكنها اليهود في الأجزاء الغربية من المدينة، والذي يبلغ شخص لكل غرفة. (كورح وحوشين، 2020)

نحو 15% فقط من مساحة القدس الشرقية أي 8.5% من مساحة القدس الإجمالية مخصصة للفلسطينيين، 2.6% فقط من مجمل الأراضي في القدس الشرقية مخصصة لمبانٍ عامة لخدمة السكان الفلسطينيين في المدينة، بينما يختلف الأمر في غربي المدينة من حيث المساحات والبناء المتطور والتسهيلات الممنوحة لليهود. (بتسليم، 2017)

وبسبب المعيقات والقيود التي تضعها "إسرائيل" فإن إمكانيات تطوير البنى التحتية العامة في أحياء القدس الشرقية محدودة للغاية، كما أن سكان القدس الشرقية لم يعد لديهم إمكانية استخراج تراخيص بناء، لذا فإن جزءاً كبيراً من البناء يتم بدون ترخيص، وخلال السنوات من العام 2004 حتى العام 2018 جرى هدم عشرات المنازل السكنية في القدس الشرقية سنوياً بحجة أن البناء غير مرخص.

1.3 المشاركة في القوى العاملة

من خلال بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطينية وجد أن نسبة المشاركة في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في مدينة القدس 35.8% في العام 2021 (10.4% للإناث، 62% للذكور)، في حين كانت نسبة المشاركة في القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة 43.4% لنفس العام. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022، ص49)

ويلاحظ وجود فرق بين البيانات التي يتم إصدارها من الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء وتلك المنشورة في مصادر دائرة الإحصاء المركزية "الإسرائيلية" والتي تفيد بأن نسبة المشاركة في قوى العمل (15–65 عام) بين الذكور الفلسطينيين تبلغ 78% وبين الإناث 23%، بينما تبلغ نسبة المشاركة في قوى العمل بين الذكور اليهود 72%، فيما تبلغ بين الإناث 81%، ويعزي ذلك إلى القيود المفروضة على عمل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في أحياء مدينة القدس.

1.4 الأجور وساعات العمل

وفق بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بلغ معدل ساعات العمل الأسبوعية في محافظة القدس للعام 2021 حوالي 45.1 ساعة ومعدل أيام العمل الشهرية 24.1 يوم، بينما بلغ معدل ساعات العمل للعاملين من محافظة القدس في إسرائيل والمستعمرات 46.6 ساعة ومعدل أيام العمل الشهرية 24.9 يوم. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022)

تفيد بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأن معدل الأجر الشهري بالشيكل عام 2021 للعاملين من محافظة القدس 5,631 شيكل، حيث بلغ للعاملين في فلسطين بمحافظة القدس 5,280 شيكل، مقابل 6,681 شيكل للعاملين في "إسرائيل والمستعمرات" من محافظة القدس.

وعند مقارنة أجور الفلسطينيين في القدس من خلال بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ودائرة الإحصاء المركزية "الإسرائيلية" وجد أنها متقاربة.

شكل رقم 3: متوسط الأجور الشهرية بالشيكل للموظفين حسب فئة السكان والجنس

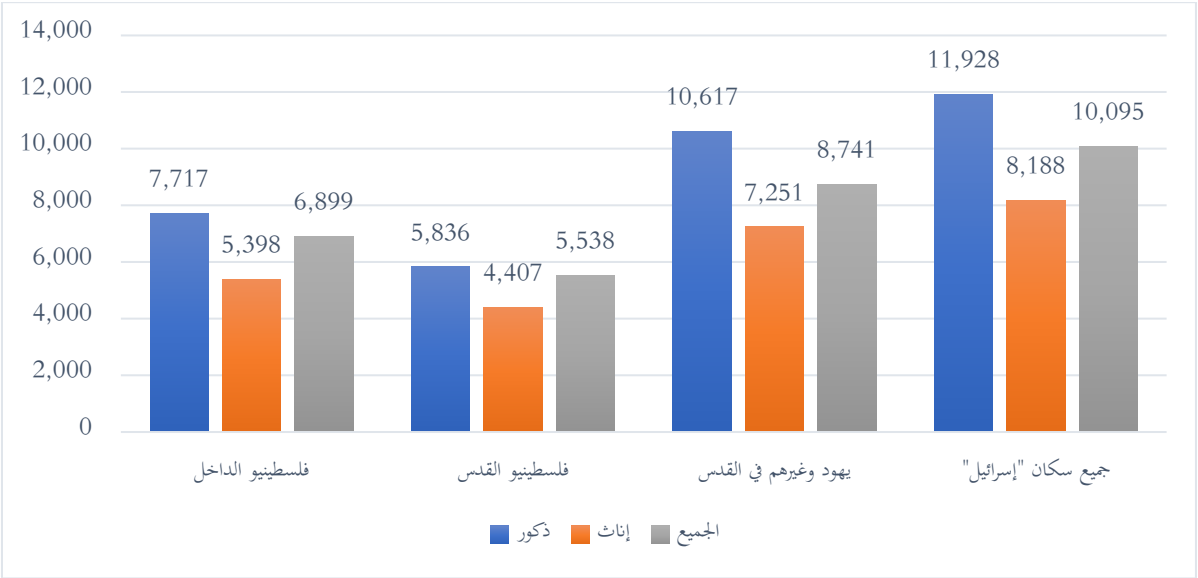

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية "الإسرائيلية"، 2019

من خلال الشكل رقم 3 يلاحظ أن هناك فرق واضح بين متوسط الأجور الشهري بين اليهود وغيرهم 8,741 شيكل (بواقع 10,617 شيكل للذكور، 7,251 شيكل للإناث)، والفلسطينيين 5,538 شيكل (بواقع 5,836 شيكل للذكور، 4,407

شيكل للإناث) في مدينة القدس، مما يظهر فجوة في مستوى المعيشة بين السكان العرب واليهود في مدينة القدس كما تظهر البيانات أيضاً وجود فرق في الأجور لصالح اليهود عن العرب في "إسرائيل".

تعتبر أجور ورواتب العمل في "إسرائيل" من أهم مصادر الدخل التي تعتمد عليها الأسر في مدينة القدس خلال العام 2018، حيث بلغت نسبتها 41.6%، يليها الأجور والرواتب من القطاع الخاص بنسبة 21.4%، وفي المرتبة الثالثة مخصصات التأمين الوطني كمصدر دخل رئيسي بنسبة 17.2%، أما الأجور والرواتب من الحكومة فبلغت نسبة الاعتماد عليها 4.5%. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022، ص62)

1.5 الأنشطة الاقتصادية

من خلال بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 2021 يتبين أن فلسطينيي القدس العاملين في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق يشكلون ما نسبته 28.7% من مجموع العاملين، يليه قطاع الخدمات والفروع الأخرى 27.8%، ثم العاملين في البناء والتشييد 22.4%، يليه قطاع التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية بنسبة 11.3%، يليه قطاع النقل والتخزين والاتصالات بنسبة 7.9%، وكانت أقل نسبة هي للعاملين في قطاع الزراعة والصيد حيث بلغت نسبتهم 1.9% من العاملين. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022، 54)

شكل رقم 4: توزيع الذكور العاملين في القدس حسب الأنشطة الاقتصادية والفئة السكانية

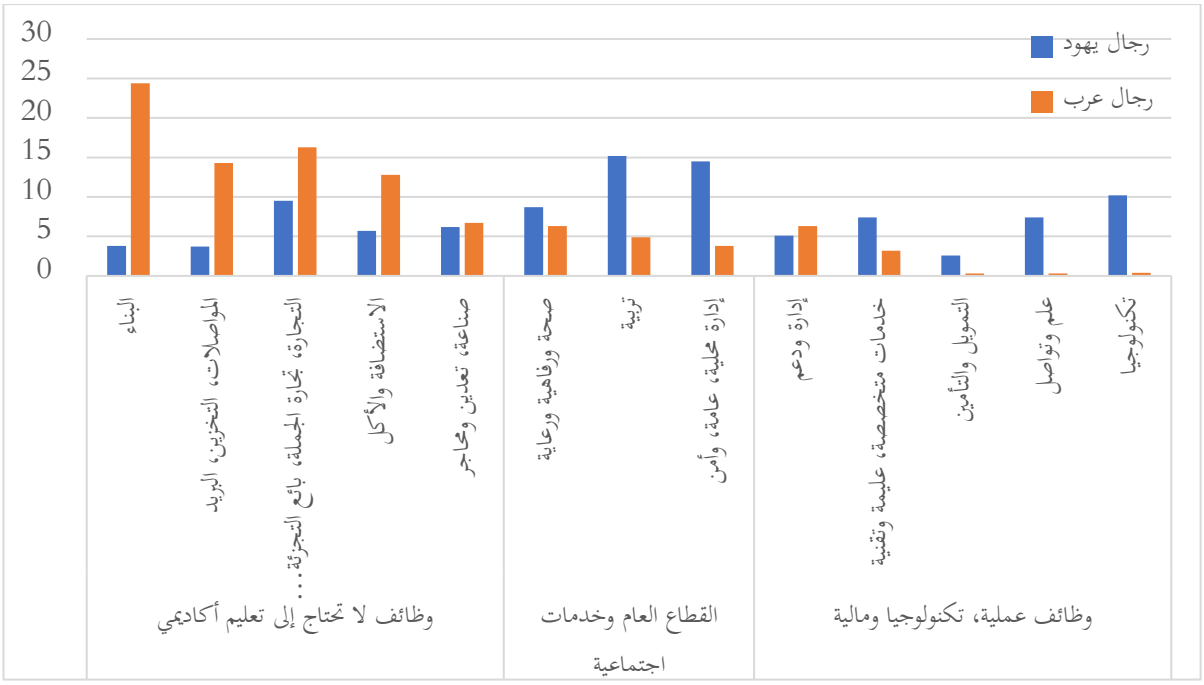

المصدر: معهد القدس لبحث السياسات، 2020.

من خلال بيانات دائرة الإحصاء المركزية "الإسرائيلي" يظهر أن الذكور اليهود في القدس يعملون في أنشطة متنوعة، بينما الذكور العرب في عدد محدود من الأنشطة الاقتصادية، حوالي 70% منهم يعملون في أعمال البناء والنقل وتجارة الجملة والضيافة والصناعات الغذائية، وهذه الصناعات لا تتطلب تعليماً أكاديمياً وتعتبر صناعات ذات إنتاجية منخفضة في الاقتصاد "الإسرائيلي"، أما في

الأنشطة الاقتصادية التي تعتبر ذات إنتاجية عالية في الاقتصاد مهن العلوم والتكنولوجيا والمالية يكون تمثيل الذكور العربي فيها منخفض جداً.

شكل رقم 5: توزيع الإناث العاملات في القدس حسب الأنشطة الاقتصادية والفئة السكانية

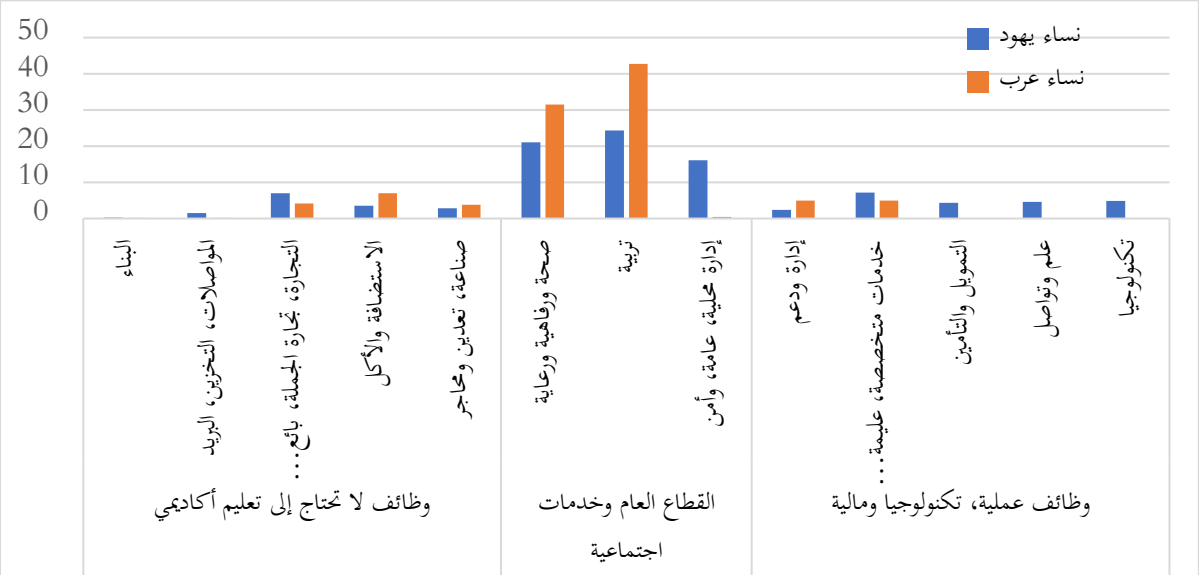

المصدر: معهد القدس لبحث السياسات، 2020.

على الجانب الآخر هناك حوالي 68% من الإناث الفلسطينيات في المدينة يعملن في مجالات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، بينما نسبة كبيرة من الإناث اليهوديات في المدينة يعملن في هذه الأنشطة الاقتصادية، لكنهن يعملن بمعدلات أعلى في مختلف الأنشطة.

هناك توافق في البيانات الفلسطينية و"الإسرائيلية" المنشورة حول الأنشطة الاقتصادية التي يعمل بها العرب في القدس، كما تظهر البيانات بأن الفجوة في الأجور لها علاقة بطبيعة الأنشطة الاقتصادية التقليدية للجنسين في المجتمع العربي في القدس.

وترى مؤسسة القدس الدولية أن أسباب البطالة في المدينة المحتلة أبرزها: محدودية فرص العمل في مدينة القدس مما يدفع الشباب إلى العمل في "إسرائيل" في أعمال لا تتناسب مع مؤهلاتهم العملية، ووجود عوائق تتعلق بضرورة الحصول على شهادة حسن سير وسلوك من سلطات الاحتلال كشرط للحصول على فرصة عمل، إضافة إلى الابتزاز الذي يتعرض له الشباب الفلسطيني في القدس من قبل قوات الاحتلال للحصول على فرصة عمل، ولجوء الشباب الفلسطيني في بعض الأحيان إلى السماسرة للحصول على فرصة عمل بمبالغ طائلة، وبالتالي يعاني هؤلاء الشباب من العنصرية التي يمارسها المشغل "الإسرائيلي" لا يستطيع معظمهم من الاستفادة من الحقوق العمالية المتعلقة بالتأمين الصحي والتقاعد (موقع الجزيرة، 2018)

1.6 مستوى المعيشة

تظهر بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأن القيمة الشرائية للشيكل في القدس أقل منها في الضفة الغربية وقطاع غزة، فلو افترضنا أن سلعة سعرها 101 شيكل في الضفة، يكون سعرها في غزة 85 شيكل، بينما في القدس (منطقة J1) 128 شيكل.

وبالتالي مقارنة مستويات المعيشة في محافظة القدس مع غيرها من المحافظات غير منطقي، فبيانات مسح إنفاق واستهلاك الأسرة لعام 2017 تظهر بأن معدل استهلاك الأسرة الفلسطينية الشهري في محافظة القدس قد بلغ 1,512 دينار (7,560 شيكل) لأسرة مكونة من خمسة أفراد وهو ما يفوق متوسط استهلاك الأسرة في الضفة الغربية الذي بلغ 1,149 دينار أردني (5,745 شيكلاً) لأسرة من نفس عدد الأفراد.

بينما تفيد بيانات مسح الانفاق والاستهلاك لعام 2017 والصادر عن دائرة الإحصاء المركزية "الإسرائيلية" بأن معدل استهلاك الأسرة الفلسطينية في "إسرائيل" بلغ 15,327 شيكل، بينما بلغ للفلسطينيين في القدس 12,598 شيكل، أما لليهود وغيرهم في القدس 15,480 شيكل، ما يعني أن إنفاق الأسرة العربية في القدس أقل بنسبة 20% من إنفاق الأسرة اليهودية وغير العربية في القدس.

1.7 نسبة الفقر

خط الفقر الفلسطيني المستخدم لعام 2017 بلغ 2,470 شيكل لأسرة مكونة من 5 أفراد (2 بالغين، و3 أطفال)، ويعدل بناءً على حجم الأسرة وتركيبتها، وتفيد البيانات بأن نسبة الفقر في فلسطين 29.2% بواقع 13.9% في الضفة الغربية، و53% في قطاع غزة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017)

تفيد المصادر الفلسطينية أن خطوط الفقر المستخدمة لقياس الفقر في الأراضي الفلسطينية لا تصلح لمحافظة القدس لأن استخدامها سيكون بعيداً عن الواقع المعاش، لذلك تم الرجوع إلى الإحصاءات "الإسرائيلية" من واقع ما يتم نشره عن المحافظة ضمن مسوح دائرة الإحصاء المركزية "الإسرائيلية".

تفيد بيانات دائرة الإحصاء المركزية "الإسرائيلية" بأنه في العام 2017، بلغ معدل انتشار الفقر بين العائلات في شرق القدس 75%، وبين الأطفال 85%، ويلاحظ أن نسبة انتشار الفقر بين سكان شرق المدينة أعلى بكثير مما عليه في الفئات السكانية الأخرى في "إسرائيل"، حيث يبلغ عدد الأسر التي يحق لها الحصول على دعم الدخل في شرقي القدس بلغ حوالي 3,200 أسرة أي حوالي 5% من العائلات العربية في القدس.

في تقييم أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في العام 2008 ترى 5.3% من الأسر المعيشية الفلسطينية في القدس بأن وضعها المعيشي جيد (غنية)، فيما ترى 85.1% بأن وضعها المعيشي متوسط، فيما ترى 9.6% بأنها فقيرة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022، ص60)

خلاصة هذا الفصل من الدراسة وبعد استعراض مؤشرات مختارة للواقع الاجتماعي والاقتصادي للسكان العرب لمدينة القدس ومقارنتها مع السكان اليهود وغيرهم في المدينة، وكذلك مع سكان الضفة الغربية وقطاع غزة في بعض المؤشرات، وبعد التطرق لواقع العمالة لدى السكان العرب في القدس ومستوى معيشتهم تبين أنهم يعيشون في مستوى معيشي أقل من السكان اليهود، ولكنه أفضل من سكان المناطق الفلسطينية، ولكن هذه الأفضلية تصطدم بالسياسات "الإسرائيلية" المطبقة على رسوم ترخيص السكن

والضرائب المختلفة المفروضة على سكان مدينة القدس والتي تبين الفجوة الكبيرة بين السكان العرب واليهود في المدينة والتي تهدف غالباً إلى ترحيل السكان العرب في شرق المدينة واستبدالهم بسكان يهود.

2. أنواع الضرائب المفروضة في مدينة القدس

بعد استعراض الواقع الاجتماعي والاقتصادي الذي تعانيه القدس الشرقية مع التركيز على سياسة الضرائب التي انتهجتها "إسرائيل" ضد سكان مدينة القدس من الفلسطينيين والتي تهدف إلى تقليل عدد السكان الفلسطينيين في المدينة مقابل زيادة عدد السكان اليهود، حيث فرضت "إسرائيل" ضرائب باهظة من وجهة نظر الفلسطينيين بسبب الفرق في مستوى المعيشة بينهم وبين سكان المدينة المقدسة من اليهود، وكان لسياسة الضرائب هدفان:

- الأول مباشر وهو جعل الاحتلال مشروعاً اقتصادياً مربحاً.
- والثاني الضغط على الفلسطينيين لإجبارهم على ترك المدينة والهجرة منها.

ويمكن تلخيص أنواع الضرائب التي يتم فرضها على سكان مدينة القدس من خلال ما ورد في الموقع الإلكتروني لسلطة الضرائب "الإسرائيلية"، حيث تفرض هذه الضرائب على جميع السكان في مدينة القدس، ولكن الفرق في مستوى المعيشة لصالح السكان اليهود وكذلك التسهيلات والحوافز التي يحصلون عليها المستوطنون اليهود تشكل ضغطاً كبيراً على السكان الفلسطينيين، والضرائب المفروضة كما يلي:

2.1 ضريبة الأرنونا

هي ضريبة تفرضها بلدية القدس التابعة لدولة الاحتلال سنوياً على المستفيدين من المباني السكنية والتجارية في المدينة بغض النظر عن عرق ودين المالك أو المستأجر تفرض هذه الضريبة بتقديرات مختلفة ويجري تحديد مبلغ الأرنونا حسب المنطقة، ونوع السكن، والاستخدام والمساحة، وهي متغيرة وتزداد عاماً بعد عام. (مركز القدس للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 2020)

تعتبر ضريبة الأرنونا مرتفعة ومخالفة للقوانين والأعراف الدولية، وتقديراتها تزيد كثيراً عن دخل المواطن الفلسطيني الذي يعيش في مدينة القدس، بحيث يعجز الكثير من المقدسيين عن دفعها، وخصوصاً أصحاب المحلات التجارية، وتجبي البلدية هذه الضريبة بغض النظر عن الموقع، سواء من الأحياء الراقية في القدس الغربية أو الأحياء العربية الفقيرة في القدس القديمة، وكذلك نفس التعرفة التي يتم جبايتها من محل تجاري في شارع يافا الشهير ذي الحركة التجارية أو محل تجاري في العيسوية أو جبل المكبر الذي لا يكاد دخله يسد نفقاته.

وتدفع ضريبة الأرنونا المرتفعة بعض السكان الفلسطينيين إلى بيع مساكنهم ومحلاتهم التجارية لعدم قدرتهم على دفع الضرائب مثلما حصل مع مئات المحلات التجارية في القدس القديمة.

2.2 ضريبة الدخل

هي ضريبة تفرض على دخل الأفراد والشركات. ويتم احتسابها على أساس سنوي، يتم تحديد نسبتها على درجات ضريبة وفق مستويات الدخل المختلفة. فضريبة الدخل في "إسرائيل" هي ضريبة تصاعدية، أي ترتفع مع زيادة الدخل. ومن هنا فالدخل الأكبر تكون نسبة الضريبة عليه أكبر.

حيث تفرض السلطات "الإسرائيلية على أصحاب المحال التجارية الفلسطينيين ضرائب تفوق الدخل العام لمتاجرهم ومحلاتهم، وبالتالي تدفعهم إلى إغلاقها ثم تقوم بمصادرتها ومحتوياتها لحساب تسديد الضرائب المتراكمة عليهم، وبهذه الطريقة يتم تسريب هذه المتاجر إلى اليهود في البلدة القديمة، وهناك 250 متجراً من ألف متجر في البلدة القديمة للقدس مغلقة نتيجة إفلاس أصحابها. (وكالة معاً، 2018)

2.3 ضريبة القيمة المضافة

وهي ضريبة تفرض على صفقة في إسرائيل، على استيراد البضائع، وعلى تقديم الخدمات، بنسبة ثابتة من سعر الصفقة او البضاعة، وفقًا لما حدده وزير المالية في قراره. وتجبى هذه الضريبة في "إسرائيل" بما فيها القدس بنسبة 17 % من قيمة المبيعات، وتشكل 30% من مجمل إيرادات "إسرائيل" من الضرائب.

2.4 ضريبة التلفزيون: (كل الحق، https://cutt.us/KhNVk)

وهي ضريبة تفرض من سلطة تلفزيون "إسرائيل" على مشاهدة قنواتها، مع العلم بأن عدد كبير من المقدسيين لا يجيدون اللغة العبرية ولا ينظرون إلى هذه القنوات، وبموجبها يدفع المقدسيون مبلغاً سنوياً مقابل استخدامهم للتلفزيون، وقد توقفت جباية هذه الضريبة منذ العام 2015، لم يتم شطب المبالغ المتراكمة على المواطنين.

2.5 ضريبة الأملاك: هي ضريبة سنوية على الأراضي تبلغ نسبتها 3.5% من قيمة الأرض.

2.6 ضريبة التأمين الوطني: (مؤسسة التأمين الوطني، 2021)

وهي ضريبة مؤسسة التأمين الوطني "الإسرائيلية" ويتم جبايتها من جميع السكان سنوياً حسب الدخل، حيث يقوم التاجر بدفع ضريبة عن الموظفين لديه لدى مؤسسة التأمين الوطني، وعليه، فإنّ كل مقيم في "إسرائيل" عمره 18 عاماً أو أكثر ملزم وفق القانون أن يكون مؤمناً في التأمين الوطني وأن يدفع رسوم تأمين، ما عدا ربة بيت لا تعمل ومن قدم وأصبح مقيماً "إسرائيليا" لأول مرة وهو فوق سن 62 عاماً، ويدفع غير الملتزمين بتسديد التأمين في الموعد غرامات تأخير وفوائد.

2.8 ضريبة تحسين ملامح المدينة: (بلدية القدس، 2021)

تعرف ضريبة تحسين ملامح المدينة بعد إقرار الخرائط المفصلة أو تغيير الخرائط الأصلية ودخولها إلى مناطق الإعمار مقابل ارتفاع قيمة الأرض، ويتمّ تحديد حجم ضريبة التحسين بنصف قيمة التّحسين، أي نصف الفرق بين قيمة الأرض باستعمالها الجديد، وقيمتها باستعمالها القديم، وتتراوح قيمة الضريبة الأولية من150 ألف إلى 600 ألف شيكل بحسب منطقة وموقع البناء، ما يشكل عبئا ثقيلاً على كاهل المواطن الفلسطيني في القدس، خاصة وأن هذه الضريبة لا تشمل باقي تكاليف ترخيص البناء، وتكاليف توكيل

المحامي بالإضافة إلى تكلفة الاستعانة بمقيم لتقييم قيمة الأرض، وغيرها من مصاريف المتطلبات الأخرى التي تصل أحيانا إلى الاستعانة بالتصوير الجوي.

مسموح للفلسطينيين البناء في مساحة تعادل 14% من الأراضي التابعة لهم، ويتطلب إصدار رخصة البناء فترة طويلة لاستصدار تصل إلى 8 سنوات أحيانا.

وتبرر البلدية هذه الضريبة بسبب العناية والحفاظ على ملامح المدينة، وصيانة الشوارع والأرصفة، والخدمات الأخرى التي تقدمها البلدية للمواطنين.

2.9 ضريبة الحد من استخدام النقد

يهدف قانون الحد من استخدام النقود إلى المساعدة في مكافحة رأس المال في السوق السوداء والأنشطة الإجرامية. يضع القانون قيودًا على استخدام النقد والشيكات وينطبق على التاجر والأفراد والسائحين والمحاسبين والمحامين عند تقديم "خدمة الأعمال" إلى العميل، ويحدد الحد الأقصى للمبالغ المسموح بها للاستخدام النقدي: في المعاملات مع التجار – 6000 شيكل بين الأفراد – 15000 شيكل.

خلاصة هذا الفصل أن السياسات الضريبية التي تمارسها "إسرائيل" تجاه الفلسطينيين في مدينة القدس تشكل عبئاً ثقيلاً على الفلسطينيين حيث تتحول الضريبة في القدس إلى سياسة احتلالية مخططة لتحقيق أهداف سياسية تتعلق بإفراغ المدنية من سكانها المسلمين، وإضفاء الطابع اليهودي على المدينة، وهذا يتعارض مع القوانين والتشريعات الدولية، وتقدر نسبة الضرائب والرسوم التي يدفعها المواطن العادي في مدينة القدس حوالي 46% من دخله الشهري. (الرجوب، 2016)

ونظراً لارتباط قضية السكن بإثبات مكان الإقامة، وسعي كل الفلسطينيين في القدس إثبات علاقتهم بالسكن للحفاظ على إقامتهم في القدس، نجحت "إسرائيل" في جعل الضرائب وسيلة للضغط على الفلسطينيين بهدف دفعهم للانتقال من القدس والتخلي عن ممتلكاتهم وتسهيل نقل ملكيتها إلى السكان اليهود.

وستؤدي السياسات الضريبية التي تفرضها "إسرائيل" مع المستوى المعيشي المتدني للسكان الفلسطينيين في القدس إلى إحداث تغييرات جوهرية تتعلق بزيادة الوجود اليهودي فيها على حساب تقليص الوجود الفلسطيني.

الخاتمة

- تبين أن هناك فرق ملحوظ بين متوسط عدد أفراد الأسرة اليهودية والفلسطينية في مدينة القدس، وهذا يعطي صورة حول البعد الديموغرافي، والزيادة السكانية للفلسطينيين في مدينة القدس والتي تميل لصالح الفلسطينيين.
- المعيقات والقيود التي تضعها "إسرائيل" على الفلسطينيين في القدس تجعل إمكانيات تطوير البنى التحتية العامة في أحياء القدس الشرقية محدودة للغاية، كما أن سكان القدس الشرقية لم يعد لديهم إمكانية استخراج تراخيص بناء، لذا فإن جزء كبير من البناء يتم بدون ترخيص، ويتم هدم عشرات المنازل السكنية في القدس الشرقية سنوياً بحجة أن البناء غير مرخص.

- تظهر البيانات وجود فرق واضح بين متوسط الأجور الشهري بين اليهود وغيرهم والفلسطينيين في القدس، مما يظهر فجوة في مستوى المعيشة بين السكان العرب واليهود في مدينة القدس كما تظهر البيانات أيضاً وجود فرق في الأجور لصالح اليهود عن العرب في "إسرائيل".
- تتوافق البيانات الإحصائية المنشور بأن معظم الذكور الفلسطينيين يعلمون في مهن لا تتطلب تعليماً أكاديمياً وتعتبر صناعات ذات إنتاجية منخفضة في الاقتصاد "الإسرائيلي"، بينما يعمل الذكور اليهود في الأنشطة المختلفة وخاصة أنشطة التكنولوجيا والتقنية، وعلى الجانب الآخر فإن معظم الإناث الفلسطينيات في المدنية يعملن في مجالات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، بينما نسبة كبيرة من الإناث اليهوديات في المدينة يعملن في هذه الأنشطة الاقتصادية، لكنهن يعملن بمعدلات أعلى في مختلف الأنشطة.
- تظهر البيانات بأن إنفاق الأسرة الفلسطينية في القدس أقل بنسبة 20% من إنفاق الأسرة اليهودية وغير الفلسطينية في القدس.
- تسعى "إسرائيل" من خلال السياسات الضريبية والسياسات المتعلقة بالإسكان الممارسة على الفلسطينيين في القدس مع الوقت إلى إحداث تغييرات جوهرية تتعلق بزيادة الوجود اليهودي فيها على حساب تقليص الوجود الفلسطيني.

4. التوصيات:

- إطلاق حملات لدعم المنتجات المقدسية، ورفع الوعي لدى المواطنين بأهمية مقاطعة المنتجات "الإسرائيلية"، وهذا جزء من المشاريع الداعية لمقاطعة كافة أشكال التطبيع.
- إنشاء آلية من خلال سلطة النقد الفلسطينية لتمكين تلك المصارف من العمل في مدينة القدس وتسهيل منح قروض للاستثمار في القدس الشرقية.
- إنشاء وكالة تخضع لإدارة جيدة وتحظى بتمويل كافٍ وتُسند إليها مهمة ضمان القروض لمشاريع الأعمال والاستثمار في القدس.
- تخصيص صندوق مالي لدعم المقدسيين في دفع الضرائب المتراكمة عليهم وتوفير مشروعات تنموية لهم، تساهم فيها السلطة الفلسطينية، والدول العربية والإسلامية، وأيضًا الفلسطينيون المغتربون المقتدرون، وذلك من أجل مساعدة المقدسين على الرباط في المدينة المقدسة والحفاظ على الهوية المقدسية.
- تشجيع فلسطينيي الشتات والذين يحملون جوازات سفر تسمح لهم بالوصول إلى القدس بأن لا يترددوا بزيارة إخوانهم في المدينة المقدسة من أجل تعزيز صمود المقدسيين في أرضهم ودعمهم على الاستمرار في النضال.

المراجع

بلدية القدس (2021). "أسئلة وأجوبة حول رسوم التحسين". تم الاسترجاع من الرابط https://www.jerusalem.muni.il/ar/residents/planningandbuilding/bettermenttax/es/frequentlyaskedquestions

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطينية (2017). "مسح إنفاق واستهلاك الأسر الفلسطينية". رام الله، فلسطين. تم الاسترجاع من الرابط https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2368.pdf?date=7_5_2018

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2022). "كتاب القدس الإحصائي 2022". رام الله، فلسطين. تم الاسترجاع من الرابط https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2609.pdf

دائرة الإحصاء المركزية "الإسرائيلية" (2019). "بيانات مسح إنفاق الأسرة في "إسرائيل"". القدس، "إسرائيل".

دحلان، أحمد (2013). "الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني على المكان في مدينة القدس- دراسة جيوبوليتيكية". مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية مجلد 21، رقم العدد 2 (2013): 315-361. تم الاسترجاع من الرابط https://www.researchgate.net/publication/275015539_alsra_alasrayyly-_alflstyny_ly_almkan_fy_mdynt_alqds_drast_jywbwlytykyt#fullTextFileContent

الرجوب، عوض (2016). "ضرائب الاحتلال ترهق جيوب المقدسيين". موقع الجزيرة. تم الاسترجاع من الرابط https://2u.pw/MG8t8X

زايد، وليد (2018). "الجدار العنصري حول القدس واقعه ودوافعه". مركز رؤية للتنمية السياسية، إسطنبول- تركيا. تم الاسترجاع من الرابط https://2u.pw/d00UWW

سلطة الضرائب في "إسرائيل" تم الاسترجاع من الرابط https://www.gov.il/ar/departments/israel_tax_authority/govil-landing-page

شعت، شوقي (1988). "القدس الشريف"، شركة بابل للطباعة والنشر.

الطحان، امتنان (2020). "الاقتصاد المقدسيّ مِن الازدهار إلى الانهيار"، مركز القدس. تم الاسترجاع من الرابط https://cutt.us/HVCM2

كل الحق (2023). "رسوم سلطة البث (رسوم التلفزيون)". تم الاسترجاع من الرابط https://cutt.us/KhNVk

كورح، ميخال وحوشين، مايا (2019). "معطيات عن القدس 2019- الوضع القائم واتجاهات التغيير". معهد القدس لبحث السياسات، القدس. تم الاسترجاع من الرابط https://jerusaleminstitute.org.il/ar/publications/facts_and_trends_2019/

كورح، ميخال وحوشين، مايا (2021). "معطيات عن القدس 2021- الوضع القائم واتجاهات التغيير". معهد القدس لبحث السياسات، القدس. تم الاسترجاع من الرابط https://jerusaleminstitute.org.il/ar/publications/facts-and-trends-2021/

محسن، سميح (2007). "جدار الضم .. آخر حلقات مسلسل تهويد القدس". تسامح.

مركز القدس للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، "ضريبة الأرنونا ". تم الاسترجاع من الرابط http://www.jcser.org/arabic/?p=92

مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة "بتسليم" (2017). القدس. تم الاسترجاع من الرابط https://www.btselem.org/arabic/jerusalem

موقع الجزيرة (2018). "أسباب بطالة الشباب في القدس". تم الاسترجاع من الرابط https://cutt.us/Oz5z9

مؤسسة التأمين الوطني (2021). "رسوم التأمين الوطني". تم الاسترجاع من الرابط https://www.btl.gov.il/Arabic%20HomePage/Pages/default.aspx

وكالة معاً (2018). "أبرز ضرائب الأرنونا المفروضة على المقدسيين". تم الاسترجاع من الرابط https://www.maannews.net/news/938418.html